المحاضرة الثانية عشرة

مقرر التجويد والتلاوة

أحكام المد – المد الفرعي

- فهو المدّ الزائد على المد الأصلي لسبب من الأسباب الآتية ، وله شروط، وأسباب.
- أما شروطه فثلاثة: الواو السّاكنة المضموم ما قبلها، والياء السّاكنة المكسور ما قبلها، والألف السّاكنة المفتوح ما قبلها. وهي لا تكون دائما إلا حرف مدّ ولين؛ لأنّها لا تتغير عن سكونها، ولا يتغيّر ما قبلها عن الحركة المجانسة لها، بخلاف الواو والياء، فإنّهما تارة يكونان حرفي مدّ إذا سكنا وناسبهما حركة ما قبلهما. وتارة يكونان حرفي لين إذا انفتح ما قبلهما كالخوف والبيت. وسيأتي الكلام عليهما في محله إنْ شاء الله تعالى.
- وأمّا أسبابُهُ: وتسمّى موجباته، فشيئان: أحدهما لفظي، والآخر معنوي. فاللفظي: إمّا همز بعد أحد حروف المدّ، أو سكون، والهمز إمّا أنْ يوجد بعد حرف المدّ في كلمة

- ويسمّى مدّا متصلاً، أو في كلمتين ويسمّى مدّا منفصلاً، والسكون إمّا لازم أو عارض، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى مفصّلاً.
- ويمكن أنْ نفصلها أكثر بالقول: إنّ أنواع المدّ الفرعي خمسة:
  - ١- المدّ المتصل.
  - ٢- المدّ المنفصل.
  - ٣- المدّ البدل وهذه الأنواع الثّلاثة سببها الهمز.
  - ٤- المدّ العارض للسكون.
  - ٥- المدّ اللّازم، وهذان النّوعان سببهما السكون.

- وهناك سبب آخر يُعرف: بالسبب المعنوي، ويقصد به المبالغة في النّفي وهو سبب قوي مقصود عند العرب ، وإنْ كان سبباً ضعيفاً عند القُرّاء، وهذا لا يجوز لحفص من طريق الشّاطبية، وإنّما يجوز له من طريق طَيِّبَة النَّشْر. وينقسم إلى قسمين: أحدهما: مدّ تعظيم وهو في (لا) النّافية في كلمة التّوحيد نحو {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ} [الصّافات: الآية ٣٥] و {لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ} [الأنبياء: الآية ٨٧] و {لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ} [البقرة: الآية ١٦٣].
- قال ابن الجزري: وقد ورد هذا المدّ في هذه المواضع عند أصحاب القصر في المنفصل لهذا المعنى، ويُسمّى مدّ المبالغة؛ لأنّه طلب للمبالغة في نفي الأُلوهيّة عمّا سوى الله

تعالى ، وهو مذهب معروف عند العرب لأنهم يمدّون ما لا أصل له في المدّ عند الدعاء أو الاستغاثة، وعند المبالغة في نفي شيء فالذي له أصل أولى وأحرى.

- وقال النّووي في أذكاره: ولهذا كان المذهب الصّحيح المختار استحباب مدّ الذاكر قوله: {لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ} [الصّافات: الآية ٣٥] لمّا فيه من التّدبر، وأقوال السلف وأئمّة الخلف في هذا مشهورة، ويدلُّ على ذلك ما روي في حديث ابن عمر مرفوعاً إلى النبيّ صلى الله عليه وسلم: «من قال لا إله إلا الله ومدّ بها صوته أسكنه الله دار الجلال دار سمّى بها نفسه فقال: {ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ} [الرّحمن: الآية ٢٧]، ورزقه الله النظر إلى وجهه الكريم». روي عن أنس رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم: «من قال لا إله إلاّ الله ومدّها هُدِّمت له أربعة آلاف ذنب».

- قال ابن الجزري في النّشر: وكلاهما ضعيفان يُعمل بهما في فضائل الأعمال.

- والثّاني: مدّ التبرئة: وهو مروي عن حمزة في نحو {لَا رَيْبَ} [البقرة: الآية ٢] و {لَا شِيَةَ فِيهَا} [البقرة: الآية ٧١]، و {لَا قِبَلَ لَهُمْ} [النّمل: الآية ٣٧] و {لَا إِكْرَاهَ} [البقرة: الآية ٢٥٦] و {فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ} [البقرة: الآية ١٧٣] وغيرها. والمد للسبب المعنوي سواءً كان في كلمة التوحيد أو في غيرها وسط لا يبلغ الإشباع لضعف سببه عن السبب اللفظي، وقد يجتمع السببان اللفظي والمعنوي في نحو {لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ} [الصّافات: الآية ٣٥] و {لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ}

[البقرة: الآية ٢٥٦] و {فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ} [البقرة: الآية ١٧٣] فيمدّ لحمزة مدّا مشبعا على أصله لأجل الهمزة، ويلغى المعنوي إعمالاً للقوي وإلغاء للضعيف.

- أحكامُهُ: أمّا أحكامُ المدِّ الفرعيِّ فثلاثةٌ:
- ١- الوجوب، وهو في المد المتصل .
- ٢- الجواز، وهو في ثمانية أنواع: ١-المدّ المنفصل، ٢- والمدّ العارض للإدغام، ٣- والمدّ العارض للوقف، ٤- وما نُقِلتْ فيه حركة الهمزة إلى السّاكن قبلها عند من أجاز ذلك نحو (آلن) في موضعين بسورة يونس، ٥- ومدّ البدل نحو {آمَنُوا} [البقرة: الآية ٩] و {أُوتُوا} [البقرة: الآية ١٠١] و {إِيمَانًا} [آل عمران: الآية ١٧٣]، ٦- ومد اللّين نحو {شَيْءٍ} [البقرة: الآية ١١٣] و {سَوْءٍ} [الأنبياء: الآية ٧٧، وغيرها]، ٧- ومدّ الصلة نحو {عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ} [البقرة: الآية ٦] وغيرها، ٨- ومد الرّوم في {هَا أَنْتُمْ

أُولَاءِ}[آل عمران: الآية ١١٩] و {هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ} [آل عمران: الآية ٦٦] عند من سهّل همزة {أَنْتُمْ} وأدخل ألفا قبلها، و {إِسْرَائِيلَ} [البقرة:الآية ٤٠] و {دُعَاءً} [البقرة: الآية ١٧١] و {نِدَاءً} [مريم: الآية ٣] عند من سهّل الهمزة في ذلك كله ونحوه وصلاً ووقفاً.

- ٣-وثالثها: اللزوم: وهو قسمان: كلميّ وحرفيّ، وكلّ منهما مثقّل أو مخفف. وسيأتي بيان ذلك كُلّه أيضاً- إنْ شاء الله تعالى-، وقد أشار إلى الأحكام الثّلاثة صاحب التُّحفة فقال:

للمدّ أحكام ثلاثة تدوم ... وهي الوجوب والجواز واللزوم
فواجب إن جاء همز بعد مدّ ... في كلمة وذا بمتّصل يعدّ

وجائز مدّ وقصر إن فصل ** كلّ بكلمة وهذا المنفصل
ومثل ذا إن عرض السكون ** وقفا كتعلمون نستعين
أو قدّم الهمز على المدّ وذا ** بدل كآمنوا وإيمانا خذا
ولازم إن السكون أصّلا ** وصلا ووقفا بعد مدّ طولا

- وإنّما كان المتصل واجبًا؛ لوجوب مدّه زيادة عن المدّ الطبيعي اتفاقًا عند جميع القراء، وكان المنفصل والعارض للسكون والبدل حكم كل منها الجواز وذلك لجواز مدّها وقصرها، وكان اللازم لازمًا للزوم مدّه حالة واحدة وهو ست حركات كما سيأتي.
- ثمّ اعلم أنّ الفرق في التسمية بين المدّ اللازم والواجب

اصطلاحيّ، أما باعتبار المعنى اللّغوي فلا فرق بينهما فإنّه لا يجوز قصر أحدهما عند أحد من القراء، فلو قرئ بالقصر يكون لحناً قبيحاً وخطأً صريحاً أقول: يعني يُقال لكلّ منهما باعتبار المعنى اللّغوي: مدّ لازم ومدّ واجب إذ معناهما بحسب اللّغة واحد وهو ما لا يجوز تركه.

- في بيان المدّ المتصل: تعريفُهُ: هو أنْ يقع بعد حرف المدّ هَمْزٌ متصل به في كلمة واحدة.
- أمثلتُهُ: مثال الألف: {جَاءَ}، مثال الواو: {قُرُوءٍ}، مثال الياء {هَنِيئًا}.
- حكمُهُ: وجوب مدّه زيادة على مقدار المدّ الطبيعي اتفاقًا، ولقد حَكَى الإمام ابن الجزري في النّشر قوله: "تتبعتُ قصر قصر المتصل فلم أجده في قراءة صحيحة ولا شاذّة " .

- ثمّ يقول: "بل رأيت النّص بمدّه" وذكر حديث ابن مسعود حينما كان يُقرئ رجلا فقرأ الرجل: {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ} مرسلة -أي مقصورة- فقال ابن مسعود: ما هكذا أقرأنيها رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فقال: كيف أقرأكها يا أبا عبد الرحمن؟ فقال: أقرأنيها {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ} فمدّها ثم قال ابن الجزري: هذا حديث جليل حُجّة ونصٌّ في هذا الباب، رجال إسناده ثقات.
- وجهُ تسميتِه متصلًا: سمّي مدًّا متصلا؛ لاتصال سببه وهو الهمز بحرف المدّ في كلمة واحدة كالأمثلة السّابقة.

- مقدارُ مدِّهِ: يمدُّ أربع حركات أو خمسًا -وصلا ووقفًا- ويزاد ست حركات في الوقف إذا كانت همزته متطرفة.
- والمتصلُ المتطرفُ الهمزِ يأتي على ثلاثة أنواع، وقد أشار العلامة المحقق صاحب "لآلئ البيان" إلى هذه الأنواع الثلاثة والأوجه الجائزة في كُلّ نوع حالة انفراده بقوله:

وزاد في كالماء ستاً إن يقف ... والرفع أَشْمِمْ مطلقًا كما عرف
ورُمْهُ مع جرٍّ بما به وصل ... ففي انفراده ثلاثة تحل
وتلك في نصب وخمسة بجر ... وأوجه الرفع ثمانٍ تعتبر

- وفيما يلي بيان الأنواع الثّلاثة بالتّفصيل:
- النّوع الأوّل: المفتوح الهمز سواء كانت فتحة إعراب مثل: {وَالسَّمَاءَ}، أو فتحة بناء مثل: {جَاءَ} فإذا وقفنا عليه ففيه ثلاثة أوجه: المدّ أربع حركات، أو خمس، أو ست مع السكون الْمَحْضِ أو الخالص.
- النّوع الثّاني: المكسور الهمز سواء كانت كسرة إعراب مثل: {وَالسَّمَاءِ}، أو كسرة بناء مثل: {هَؤُلاءِ} فإذا وقفنا عليه ففيه خمسة أوجه: المد أربع حركات أو خمس مع السكون المحض، ومثلها مع الرَّوْم؛ لأنّه يوصل بهذين الوجهين والرَّوم كالوصل، ثمّ المدّ ست حركات مع السكون المحض فقط.
- النّوع الثّالث: المضموم الهمز سواءً كانت ضمّة إعراب مثل: {السُّفَهَاءُ}، أو ضمّة بناء مثل: {وَيَا سَمَاءُ}، فإذا وقفنا على مثل ذلك ففيه ثمانية أوجه: المد أربع حركات أو خمس أو ست مع السكون المجرّد، ومثلها مع الإشمام، ثمّ المدّ أربع حركات أو خمس مع الرَّوم فقط.

- يجدر بنا أنْ نشير هنا إلى تعريف كُلّ من الرَّوم والإشْمَام. فالرَّوم: هو الإتيان ببعض الحركة بصوت خفي يسمعه القريب دون البعيد، ويكون في المجرور والمرفوع. والإشمام: هو ضم الشَّفَتين بُعَيدَ إسكانِ الحرف بحيث يراه المبصر دون الأعمى، ويكون في المرفوع فقط، وسيأتي الكلام عليهما بالتّفصيل في باب: الوقف على أواخر الكلم في سنواتنا القادمة إنْ شاء الله تعالى.

- في بيان المدّ المتصل وما فيه من المراتب للقراء السبعة:

اعلم أن المدّ المتصل: هو الذي اتصل سببه بشرطه ك {جَاءَ} [النساء: الآية ٤٣، وغيرها] و {شَاءَ} [البقرة: الآية ٢٠، وغيرها] و {وَجِيءَ} [الزمر: الآية ٦٩] وغيرها و[وسِيءَ]، [هود: الآية ٧٧] وغيرها و {سُوءَ} [البقرة: الآية ٤٩، وغيرها] و {قُرُوءٍ} [البقرة: الآية ٢٢٨] و «نبيء» و {النَّسِيءُ} [التوبة: الآية ٣٧] و «النُّبوءة» عند من همزها وشبه ذلك، وله محل اتفاق، ومحل اختلاف فمحل الاتفاق: هو أنّ القرّاء اتفقوا على اعتبار أثر الهمزة وهو زيادة المدّ المسمّى عندهم في الاصطلاح بالمدّ

- الفرعيّ، ومحلّ الاختلاف: هو تفاوتهم في مقدار تلك الزيادة على حسب مذاهبهم فيه فأطولهم مدّا: ورش وحمزة، وقدّر بثلاث ألفات، ثمّ عاصم بألفين وألفين ونصف، والشّامي وعلي بألفين، وقالون وابن كثير وأبو عمرو بألفين وبألف ونصف، ثمّ إنّ هذه الألفات المذكورات قدر كُلّ ألف منها حركتان عربيتان، وكان مشايخنا يقدّرون لنا ذلك تقريباً بحركات الأصابع أي قبضاً أو بسطاً، وذلك يكون بحالة متوسطة ليست بسرعة ولا بتأنّ. فاعلم ضبط ذلك لتكون على يقين في ضبط كل مرتبة. ومن قال بأنّ أطول المدّ خمس ألفات فعنده مقدار كُلّ ألف حركة، فتكون

الجملة ستّ حركات لأنّه يريد غير ما فيه من المدّ الطبيعي، ومقداره عنده حركة، وكذا من قال بأنّ مقدار التوسط ثلاث ألفات، ودونه ألفان: فإنّه يريد غير ما فيه من المدّ الطبيعي ومقداره عنده حركة كما تقدّم، فتنبّه لذلك لئلا تختلف عليك الأقوال، وإنّما سمّي هذا المدّ واجباً لأنّ جميع القرّاء أجمعوا على مدّه من لدن رسول - الله صلى الله عليه وسلم - إلى يومنا هذا ولا خلاف بينهم في مدّه قطعاً، حتّى قال إمام المتأخرين مُحرّر الفنّ ابن الجزري رحمه الله تعالى: «تتبعت قصر المتصل فلم أجده في قراءة صحيحة ولا شاذة، بل رأيت النصّ بمدّه عن ابن مسعود رضي الله عنه». وقد تقدّم ذكره أوّل الباب فالمدّ محل اتفاق، والزيادة محل اختلاف، وقد عُلِمَا.

- قال الجعبري: ووجه المدّ أنّ حرف المدّ ضعيف خفيّ، والهمز قوي صعب، فزيد في المدّ تقوية للضعيف عند مجاورة القويّ. وقيل: ليتمكن من النُّطق بالهمزة على حقّها من شدّتها وجهرها، وقيل: ليستعان به على النُّطق بالهمزة، وليكون صوناً لحرف المدّ عن أنْ يسقط عند الإسراع لخفائه وصعوبة الهمز. وأمّا وجه التّفاوت في مراتب المدّ: فلأجل مراعاة سُنن القراءة.
- تنبيه: قال في الإتحاف: إذا تغيّر سبب المدّ، جاز المدّ والقصر مراعاة للأصل ونظراً للّفظ، سواء كان السبب همزاً أو سكوناً، وسواءً كان التّغيّر بين بين أو بإبدال أو حذف أو

نقل، والمدّ اختيار الداني وابن شريح والشّاطبي والجعبري وغيرهم. والتحقيق عند صاحب النشر: التفصيل بين ما ذهب أثره كالتغير بالحذف. فالقصر نحو {هَٰؤُلَاءِ إِنْ} [البقرة: الآية ٣١] عند من يسقط أولى الهمزتين، وما بقي أثر يدلّ عليه، فالمدّ ترجيحاً للموجود على المعدوم كقراءة قالون بتسهيل الهمزة المذكورة بين بين، ونصّ عليه في طيبته بقوله:

والمدّ أولى إنْ تغيّر السّبب ... وبقي الأثر أو فاقصر أحب

- المدُّ المنفصل وقصره: تعريفُهُ: هو أن يقع بعد حرف المد همز منفصل عنه في كلمة أخرى.
- أمثلتُهُ: مثال الألف: {إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ}، ومثال الواو: {قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا}، ومثال الياء: {وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ}.
- حُكْمُهُ: جواز مدِّه وقصره، إلاّ أنّ رواية القصر لحفص ليست من طريق كتاب الشاطبية الذي نلتزم به في دروسنا هذه، وإنّما هو من طريق طَيِّبَة النَّشْر في القراءات العشر وعلى هذا فلا يجوز للقارئ أن يقرأ بقصر المنفصل إلا إذا كان على دِرَايَة بالأحكام المترتبة عليه حتى لا يحصل خَلْط أو تركيب في الطرق عند التلاوة.
- وجهُ تسميتِهِ منفصلا: سمِّي مدًّا منفصلاً؛ لانفصال السبب وهو الهمز عن حرف المدّ كُلّ منهما في كلمة.

- مقدارُ مدِّهِ: يُمَدّ أربع حركات أو خمساً.
- تنبيهان: الأوّل: ذكرنا أنّ المتصل والمنفصل يمدُّ كُلّ منهما أربع حركات أو خمسًا، وهذان الوجهان قُرِئَ بهما لحفص من طريق الشّاطبية إلاّ أنّ المدّ خمس حركات يعرف بأنّه من زيادات القصيد، بمعنى أنّ صاحب التّيسير الذي هو أصل الشّاطبية ذكره عن عاصم، ولكنْ المدّ أربع حركات هو المقدّم في الأداء؛ لأنّ الإمام الشّاطبي كان يأخذ به ولم يذكر في قصيدته غيره، ويقول صاحب "غيث النّفع" أنّ هذا هو الذي ينبغي الأخذ به للأمن معه من التّخليط وعدم الضبط، كما يشير صاحب "لآلئ البيان" إلى أنّه الوجه الأعدل بقوله:

قد مُدَّ فصل وما يتصل ... خمسًا وأربعًا وهذا أعدل

- الثّاني: ذكرنا أنّ المدّ المنفصل حكمه الجواز لجواز قصره ومدّه، وقلنا بأنّ القصر ليس من طريق الشّاطبية وإنّما من طريق طيبة النّشر، ولمّا كان القارئ كثيرًا ما يحتاج إلى قصر المنفصل في قراءته لتناسبه مع مرتبة الحدر كان من الواجب عليه أنْ يعرف الأحكام المترتبة عليه؛ لكي يراعيها عند القراءة، وقد اخترت أقرب الطرق في ذلك وهو طريق: روضة الحفاظ، للإمام الشّريف أبي إسماعيل موسى بن الحسين بن إسماعيل بن موسى المعدل، وفيما يلي الأحكام المترتبة على القصر من طريقه:
- ١- يتعيّن الإتيان بالبسملة في أجزاء السورة دون تركها الجائز من الشّاطبية وذلك للتبرك.

- ٢- وجوب توسط المتصل أي مده أربع حركات فقط.
- ٣- ترك السكت قبل الهمز في "أل" و"شيء" والمفصول والموصول.
- ٤- عدم المدّ للتعظيم في لا إله إلا الله.
- ٥- عدم التّكبير بين السورتين من آخر الضحى إلى آخر النّاس.
- ٦- عدم الغُنّة في النُّون السّاكنة قبل اللام والراء.

٧- وجوب إبدال همزة الوصل ألفًا، ومدّها ست حركات في {ءَالذَّكَرَيْنِ} موضعي يونس، و{ءَالدَّكَرَيْنِ} موضعي الأنعام، و {ءَاللَّهُ} بيونس والنّمل، وسيأتي الكلام عليهم في المدّ اللازم.

- ٨- وجوب الإشمام في: {تَأْمَنَّا} بيُوسف.
- ٩- وجوب الإدغام في: {يَلْهَثْ ذَّلِكَ} بالأعراف.
- ١٠- وجوب الإدغام في: {ارْكَبْ مَّعَنَا} بهود.
- ١١- وجوب الإدغام التام في: {نَّخْلُقْكُّمْ} بالمرسلات.
- ١٢- ترك السّكت على: {عِوَجًا} ، {مَرْقَدِنَا} ، {مَنْ رَاقٍ} ، {بَلْ رَانَ} .
- ١٣- وجوب قصر "عين" في موضعي مريم والشورى.
- ١٤- وجوب التفخيم في الراء {فِرْقٍ} بالشّعراء.
- ١٥- وجوب حذف الياء من {ءَاتَانِ} بالنّمل في حالة الوقف.

- ١٦- وجوب حذف الألف من {سَلَاسِلَا} بالدهر في حالة الوقف أيضًا.
- ١٧- وجوب قراءة {الْمُصَيْطِرُون } بالطور بالسين فقط.
- ١٨- جواز قراءة: {مُصَيْطِر } بالغاشية بالسين أو الصاد.
- ١٩- جواز قراءة: {يَبْصُطُ} في المواضع الأول بالبقرة وكذا {بَصْطَةً} بالأعراف بالسين أو الصاد.
- ٢٠- جواز قراءة: {يَس } ، {ن} بالإدغام أو الإظهار.
- ٢١- جواز قراءة: {ضِعْف } بالرُّوم في مواضعها الثلاثة بالفتح أو الضم إلا أنه يلاحظ إذا قرأنا بوجه الإظهار في

- { يَس} ، {ن} يتعين عليه الصاد فقط في : {مُصَيْطِر } والسين فقط في {يَبْصُطُ} ، بَصْطَةً} والفتح فقط في ضاد {ضْعَف } بالرُّوم. وهذا ما رواه الفيل عن عمرو بن الصباح عن حفص وأما إذا قرأنا بوجه الإدغام في {يَس} ، {ن} فيتعين السين فقط في {مُصَيْطِر} والصاد فقط في {يَبْصُطُ} ، {بَصْطَةً} والضم فقط في ضاد ضعف بالرُّوم وهذا ما رواه زرعان عن عمرو بن الصباح عن حفص.
- وإلى هذه الأحكام يشير العلامة المُحقّق الشيخ إبراهيم على شحاتة السّمنُّودي في رسالته المخطوطة:

"بهجة اللّحاظ بما لحفص من روضة الحفاظ" فيقول بعد براعة الاستهلال:

- وبعد فهذا ما رواه معدل ** بروضته الفيحاء من طيّب النشر
بإسناده عن حفص الحبر من تلا ** على عاصم وهو المكنى أبا بكر
ففي البدء بالأجزاء ليس مُخيَّرًا ** لبسملة بل للتبرك مستقرى
ومتصلا وسط وما انفصل اقصرن ** ولا سكت قبل الهمز من طرق القصر
وما مد للتعظيم منها ولم يجئ ** بها وجه تكبير ولا غنة تسري
وفي موضعي آلان آلذكرين مع ** ءالله أبدلها مع المد ذي الوفر
وأشمم بتأمنا ويلهثْ فأدغمن ** مع اركب ونخلقكم أتم ولا تزر
وبل ران من راق ومرقدنا كذا ** له عوجا لا سكت في الأربع الغر
وبالقصر قُلْ في عين شورى ومريم ** وفخم بفرق وهو في آية البحر

وآتان نمل فاحذف الياء واقفا ** كذا الألف واحذ من سلاسل بالدهر
وبالسين لا بالصاد قل أم هم المصيـ ** طرون وبالوجهين في فرده النكر
وفي يبصط الأولى وفي الخلق بصطة ** ويا سين نونٍ ضُعف روم كذا أجر
ولكن مع الإظهار صادُ مصيطر ** وفي بصطةً سينٌ كذا يبصط البكر
وفتح لدى ضُعفٍ عن الفيل وارد ** وبالعكس عن زرعان والكل عن عمرو.

- المدُّ البدَلِ: تعريفُهُ: هو أنْ يتقدّم الهمز على حرف المد في كلمة وليس بعد حرف المدّ همز أو سكون.
أمثلتُهُ: مثال الألف نحو: {ءامِنُوا}، مثال الياء نحو: {إِيمَانًا}، ومثال الواو نحو: {أُوتُوا}.

- حُكْمُهُ: جواز مده وقصره إلاّ أنّ حفصًا ليس له فيه إلاّ القصر.
- مقدارُ مدِّهِ: يمد حركتين فقط كالمدّ الطبيعي.
- وجهُ تسميتهِ بدلاً: سُمّي مدّ بدل لأنّ حرف المدّ فيه مبدل من الهمز غالباً إذ أصل كُلّ بدل هو اجتماع همزتين في كلمة: أولاهما متحركة والأُخرى ساكنة فتبدل الهمزة الثّانية حرف مدّ من جنس حركة الأولى تخفيفًا، وإلى هذا يشير الإمام الشّاطبي يقول:
وإبدال أُخرى الهمزتين لكُلّهم ... إذا سكنت عزم كآدم أو هلا

- فإن كانت الهمزة الأولى مفتوحة أبدلت الثّانية ألفًا نحو: {ءَامِنُوا} إذْ أصلها {ءَأْمنوا} ، وإنْ كانت الهمزة الأولى مكسورة أبدلت الثّانية ياء نحو: {إِيْمَانًا} إذ أصلها {إِأْمانًا} ، وإنْ كانت الهمزة الأولى مضمومة أبدلت الثّانية واوًا نحو: {أُوتُوا} إذ أصلها {أُأْتوا} .
- وتسميته بمدّ البدل إنّما باعتبار الغالب والكثير فيه؛ لأنّ من أمثلته ما لا يكون حرف المد فيه بدلا من الهمزة نحو: {قُرءَان}، {إِسْرَاءِيل}، {مسْئُولا} وهذا يعتبر شبيهًا بالبدل؛ لأنّ حرف المدّ في مثل ذلك أصلي وليس مبدلاً من الهمزة.

- ولقد اشتَرط في التَعريف أنْ لا يقع بعد حرف المد همز أو سكون؛ لكَي يخرج نحو: {ءآمِيْنَ} فهو مد لازم، نحو: {برءآوٓاْ} فهو مد متصل، ونحو: {وَجَاءُوا أَبَاهُمْ} فهو مد منفصل، ونحو: {مَآبٍ}عند الوقف فهو مد عارض للسكون، وقد ألغي مد البدل في مثل هذا كلّه؛ لأنّ هذه المدود تعتبر أقوى منه رتبة فقدمت عليه كما سيأتي التّنبيه على ذلك عند الكلام على مراتب المدود.
- فائدة: اعلم أنّ مد البدل له أربع حالات: أ- ثبوته وقفًا ووصلاً نحو: {ءامنوا} [البقرة: ٩]. ب- ثبوته وصلا لا وقفًا نحو: {مَآبٍ} [الرعد: ٢٩]، ج- ثبوته وقفا لا وصلاً نحو: {دُعَاء } [البقرة: ١٧١].

- د- ثبوته عند الابتداء فقط وذلك نحو ما يأتي: {ائْذَنْ لِي } [بالتوبة: ٤٩]، {اوْتُمِن } [بالبقرة: ٢٨٣]، {ائْت } [بيونس: ١٥] و[الشعراء: ١٠]، {ائْتِنَا } [بالأنعام: ٧١] و[الأعراف: ٧٧] و[الأنفال: ٣٢] و[العنكبوت: ٢٩]، {ائْتِيَا } [بفصلت: ١١]، {ائْتُوا } [بطه: ٦٤] و[الجاثية: ٢٥]، {ائْتُونِي } [بيونس: ٧٩] و[يوسف: ٥٠، ٥٤، ٥٩] و[الأحقاف: ٤]. وهذه الكلمات السبع اجتمع في كُلٍّ منها همزتان الأولى همزة وصل والثّانية همزة قطع، فإذا وصلت الكلمة بما قبلها حذفت همزة الوصل وبقيت همزة القطع ساكنة، أمّا إذا ابتدئ بها فحينئذ تثبت همزة الوصل وتُبدل

همزة القطع حرف مدّ من جنس حركة ما قبلها، فإنّ كان ثالث الفعل مضمومًا ضمًّا لازمًا بُدئ بهمزة الوصل مضمومة مثل "أوتمن"، وإن كان ثالثُ الفعل مفتوحًا مثل "ايذن لي" أو مكسورًا مثل "ايتنا" أو مضمومًا ضمًّا عارضًا مثل "ايتوا" بدئ بها في ذلك كله مكسورة، وسيأتي حكم ذلك في باب: همزة الوصل.